



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحديات الانتخابات التي تواجه إيران والسيناريوهات المحتملة

جابر عاشوري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحديات الانتخابات التي تواجه إيران والسيناريوهات المحتملة

جابر عاشوري *

تواجه إيران في غضون الأسابيع الثلاثة القادمة استحقاقا كبيرا يتمثل بالانتخابات الرئاسية التي سوف تتممخض عنها تعيين رئيس جديد للبلاد. وبما أن الرئيس الحالي حسن روحاني قد شغل المنصب لفترتين، فهو غير قادر على الترشح للانتخابات. ويمكن عدّ هذه الدورة من الانتخابات الرئاسية الإيرانية واحدة من أكثر الدورات تحديا في تاريخ جمهورية إيران الإسلامية لأسباب عديدة. ومن أهم هذه التحديات: مشكلات اقتصادية عميقة، وعقوبات دولية، وقضايا إقليمية، وخلافات داخلية حول قانون الانتخابات، ومشكلات ناجمة عن كورونا، وانخفاض نسبة الإقبال غير المسبوق.

وشهدت إيران أشد العقوبات ضدها في السنوات الأخيرة، خاصة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وفي سوريا واليمن، كانت إيران تتنافس مع قوى إقليمية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، وكلها تسببت في مشاكل اقتصادية وسياسية لها، إضافة إلى التفشي غير المسبوق للفساد في الأجهزة الحكومية الإيرانية، والتضخم المرتفع، وتضاعف أسعار العملات الأجنبية، وصعوبة النشاط السياسي للإصلاحيين والمعتدلين، والمستقبل الغامض للسياسات الداخلية.

يمكن رؤية مظهر من مظاهر رد الفعل الشعبي على هذه المشاكل في احتجاجات ديسمبر 2017 وأكتوبر 2019 في إيران. وخلال هذه التظاهرات في مئات المدن الإيرانية، نزل الناس إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع الأسعار، خاصة ارتفاع أسعار البنزين الذي ارتفع ثلاثة أضعاف. وسرعان ما تحولت مظاهرات الجائعين هذه إلى مظاهرات سياسية مرددين هتافات مناهضة لأصل الجمهورية الإسلامية. ونظرا لعدم انضمام الطبقة الوسطى المتعلمة الحضرية إلى الاحتجاجات، وبالإضافة إلى القمع العنيف لقوات الأمن، أخذت الاحتجاجات بعد ان أسفرت عن مقتل مئات المتظاهرين. لكن المراقبين يعتقدون أن المشكلات التي سببتها الاحتجاجات لم تتضاءل في العامين الماضيين فحسب، بل زادت أيضًا.

وتسببت المشاكل الاقتصادية واليأس العام من تحسن الوضع في أن تكون انتخابات مجلس

* باحث إيراني مقيم في تركيا.

الشورى الإسلامي الإيرانية، التي أجريت قبل نحو عامين، شديدة البرودة وبلا روح. وبلغت نسبة المشاركة في تلك الانتخابات إلى أدنى مستوى لها منذ الثورة الإسلامية، حيث لم يصوت فيها سوى 40% من الناخبين المؤهلين. وبلغت نسبة المشاركة في المدن الإيرانية الكبرى، وخاصة العاصمة طهران، نحو 30% فقط.

منذ تدني نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، سُمعت همسات بمقاطعة الانتخابات من قبل مجموعات معارضة في الخارج وكذلك بعض التيارات السياسية داخل البلاد.

ومع بدء مهلة التسجيل للترشح للانتخابات الرئاسية، تم تسجيل نحو 40 من الشخصيات السياسية الإيرانية البارزة، كانوا ينتمون إلى أطياف سياسية محلية مختلفة، من الإصلاحيين والأصوليين والمعتدلين، الذين كانوا من المحسوبين والمعترفين بنظام الجمهورية الإسلامية. في غضون ذلك، كان وجود إبراهيم رئيسي ومحمد أحمد نجاد وعلي لاريجاني وإسحاق جهانگیری أكثر إثارة من غيرهم.

إبراهيم رئيسي رجل دين ورئيس السلطة القضائية وهو الذى ترشح في الانتخابات الرئاسية السابقة وخسر، كان يُنظر إليه على نطاق واسع في السنوات الأخيرة على أنه أحد القادة المحتملين بعد المرشد الأعلى علي خامنئي. ويمكن اعتبار رئيسي ممثلاً للتيار الأصولي الإيراني، الذي أصبح أكثر تطرفاً في السنوات الأخيرة.

وفي جانب آخر كان علي لاريجاني، الرئيس السابق لمجلس الشورى الإسلامي وهو المسؤول الذي اختاره آية الله خامنئي في التفاوض والتوقيع على الاتفاقية الإيرانية الصينية الأخيرة. ودخل لاريجاني مشهد الانتخابات الرئاسية وفق نهج معتدل.

كما تم تسجيل إسحاق جهانگیری، النائب الأول لرئيس الجمهورية حسن روحاني، كشخصية إصلاحية. فيما سجل الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد نفسه مرة أخرى لخوض الانتخابات بعدما كان رئيساً للجمهورية لمدة ثماني سنوات، وليتحول بعد ذلك إلى أهم منتقدي نظام ولاية الفقيه في السنوات الأخيرة في الداخل الإيراني.

في إيران، لا يتمتع المواطنون بسهولة بفرصة الترشح للرئاسة. تتولى هيئة مؤلفة من 12 عضواً من ستة حقوقيين وستة فقهاء، يعينهم المرشد الأعلى للثورة ورئيس السلطة القضائية، مسؤولية تحديد المواطنين المؤهلين للترشح. وقامت هذه الهيئة المعروفة باسم "مجلس صيانة الدستور"، بشكل متزايد في مساعدة الأصوليين الإيرانيين في السنوات الأخيرة، ومنع الإصلاحيين والمعتدلين من

الترشح. خلال فترة الانتخابات هذه، وضع المجلس أيضاً بعض الشروط الجديدة لتأييد أهلية المرشحين لضمان عدم خوض غير الأصوليين الانتخابات. ومن هذه الشروط ان لا يحق الترشح لمن كان بحقه حكم قضائي بات في أي جنحة او جنائية، وايضا لا يقل عمره عن 40 ولا يزيد عن 70، فيما منعت الشروط الجديدة مسؤولين محددين من خوض السباق الرئاسي. وقد اعترف معظم الحقوقيين المستقلين بأن هذه الشروط غير قانونية، كما صرحت الحكومة المعتدلة الحالية أن هذه الشروط غير صالحة. وهذا الامر سبب تحديا وخلافا علنيا بين الحكومة ومجلس صيانة الدستور، حتى انه قبل شهر من موعد الانتخابات الرئاسية لم يكن التفاصيل الاجرائية لتأييد أهلية المرشحين للرئاسة واضحا. في النهاية تم تسجيل حوالي 600 شخص كمرشحين في هذه الانتخابات، 40 منهم من المديرين والشخصيات السياسية الإيرانية الحالية والسابقة. لكن مجلس صيانة الدستور أيد سبعة منهم فقط للترشح لرئاسة الجمهورية.

رفض أهلية المرشحين الذين تم استبعادهم من المنافسة والمرشحين الحاضرين

ومن بين 40 شخصية سياسية وإدارية للجمهورية الإسلامية رفضها مجلس صيانة الدستور، هناك ثلاث شخصيات رئيسية: الرئيس السابق محمود أحمد نجاد، ورئيس البرلمان الأسبق علي لاريجاني لمدة 12 سنوات، والنائب الأول الحالي للرئيس إسحاق جهانغيري لمدة ثماني سنوات. في السنوات الأخيرة، أصبح محمود أحمد نجاد من المنتقدين الداخليين للجمهورية الإسلامية، وقد واجه عمليا آية الله خامنئي ونظرية ولاية الفقيه. وهكذا كان من الواضح أن مجلس صيانة الدستور لن يقبل عودته إلى الرئاسة.

لكن في غضون ذلك، كان علي لاريجاني على وشك أن يصبح نجم هذه الانتخابات. في الأسابيع الأخيرة، ابتعد عن مواقفه المحافظة مقتربا من الإصلاحيين بشكل متزايد، مقيما مع النخب الإيرانية المثقفة والناشطة بعلاقات جيدة لا سيما المحتجين والمخبطين منهم.

وعلي لاريجاني، هو ابن ميرزا هاشم الأملي، عالم كبير في الحوزة العلمية. وقد ولد لاريجاني الإبن في العراق (النجف الأشرف) لكنه هاجر إلى إيران في سن المراهقة. تزوج في شبابه من ابنة آية الله مرتضى مطهري، أحد منظري الثورة الإسلامية الإيرانية. ومنذ بداية الثورة، لعب لاريجاني دوراً في الحرس الثوري وكمدير عام للإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية. كما ان لاريجاني كان نائباً ممثلاً عن مدينة قم في السنوات الماضية ورئيس البرلمان الإيراني لاثني عشر عامًا. له علاقات وثيقة مع مراجع الدين الشيعة وممثل آية الله السيستاني في إيران. وعلى الرغم من أنه كان يُعرف

ضمن التيار الاصولي المحافظ الراديكالي في العقود الماضية، إلا أنه نأى بنفسه تدريجياً عن المعسكر الأصولي وهو الآن ناقد للتيارات الأصولية ويظهر شخصية معتدلة. بل إنه اقترب من التيارات الإصلاحية في إيران في السنوات الأخيرة. كان لعائلة لاريجاني، بما في ذلك الشيخ صادق لاريجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حالياً، مسؤوليات مهمة في النظام، لكن قوة هذه العائلة في هيكل جمهورية إيران الإسلامية تتراجع تدريجياً.

يُعرف إسحاق جهانغيري أيضاً بأنه تكنوقراط ومساعد مقرب من الرئيس الراحل آية الله هاشمي رفسنجاني. شغل منصب وزير الصناعة والمناجم في الحكومة الإصلاحية لمحمد خاتمي وشغل منصب النائب الأول في حكومة حسن روحاني على مدى السنوات الثماني الماضية، وهو كان المرشح الرئيسي للإصلاحيين في إيران.

على أية حال، فقد أحمدني نجاد ولاريجاني وجهانغيري، إلى جانب عدد من الوزراء الإيرانيين الحاليين والسابقين والمسؤولين الحكوميين، فرصة الترشح في هذه الانتخابات بسبب قرار مجلس صيانة الدستور.

من هم المرشحون السبعة لانتخابات الرئاسة الإيرانية؟

يعتبر السيد إبراهيم رئيسي (مواليد 1960) من أقرب زملاء وطلاب آية الله خامنئي. لقد تولى مسؤوليات قضائية مهمة في إيران منذ شبابه، وحظي باهتمام كبير من آية الله خامنئي في السنوات العشر الماضية. في السنوات الأخيرة، منحه آية الله خامنئي مناصب مهمة، مثل رئاسة العتبة الرضوية، التي تضم مؤسسات ضخمة مثل الأوقاف والمصانع والمجمعات السكنية والأراضي والمؤسسات الإعلامية والثقافية في مدينة مشهد وباقي محافظات البلاد. خاض رئيسي الانتخابات الرئاسية السابقة، لكنه حصل على 38 في المائة من الأصوات، وترك الأمر للرئيس الحالي حسن روحاني. ثم عينه آية الله خامنئي رئيساً للقضاء الإيراني. إبراهيم رئيسي هو صهر آية الله علم الهدى، إمام الجمعة المتطرف في مشهد.

يرى المراقبون السياسيون الإيرانيون أن رئيسي هو أحد المرشحين الرئيسيين للقيادة بعد آية الله خامنئي. يحظى الرئيس بدعم قوي من أهم مؤسسات الدولة، خاصة تلك التابعة لآية الله خامنئي، وقد دعمته ولفترة طويلة قبل الانتخابات المؤسسات التابعة للمرشد الأعلى مثل الإذاعة والتلفزيون الرسمي ووسائل الإعلام والوكالات التابعة للحرس الثوري. ويرى مراقبون ان بعضاً من مرشحي

الانتخابات الحالية من الممكن ان ينسحبوا من سباق الرئاسة لصالحه حتى يوم الانتخابات. لدى رئيسي الآن فرصة أفضل للفوز من أي مرشح آخر، بالنظر إلى أن عددا كبيرا من الإيرانيين سيقاطع الانتخابات وفقا لاستطلاعات الرأي الموثوقة، وايضا بالنظر الى أن معظم القواعد الشعبية المحسوبة على الجماعات الأصولية لديها إجماع على دعمه كمرشح نهائي. وإذا تم انتخابه رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه الانتخابات فيجب عليه الاستقالة من رئاسة القضاء وفي حالة وفاة أو استقالة خامنئي ستكون لديه الفرصة الأفضل في أن يصبح زعيمًا لإيران.

المرشح الآخر هو أمير حسين قاضي زاده الهاشمي (مواليد 1971) هو طبيب وسياسي إيراني أصولي. ينتمي قاضي زاده الهاشمي إلى جيل جديد من الأصوليين الإيرانيين الذين يتحدثون علناً وبقوة ضد الإصلاحيين الإيرانيين وأنصار العلاقات مع الغرب، وهو بذلك يعد أكثر تطرفاً من الجيل السابق. شغل منصب ممثل مدينة المشهد في البرلمان لأربع فترات انتخابية وكان في السابق النائب الأول لرئيس البرلمان. ويعد قاضي زاده الهاشمي شخصية قليلة الشهرة في المجتمع الإيراني ومعروف في السياسة الداخلية الإيرانية بأرائه المتطرفة. ويعتقد بعض المراقبين ان قاضي زاده الهاشمي لن يكمل السباق حتى نهاية الانتخابات وسيتنحى لصالح إبراهيم رئيسي.

والمرشح الآخر هو علي رضا زاكاني (مواليد 1965) سياسي أصولي، وأحد القادة من المستوى المتوسط في الحرس الثوري خلال الحرب الإيرانية العراقية. في السنوات التي تلت الحرب، أصبح رئيسًا لمنظمة الباسيج الطلابية، وهي حلقة الوصل بين الحرس الثوري وطلاب الجامعات. بعد ذلك، بصفته ناشطاً سياسياً اصولياً ومتطرفاً، انتخبه أهالي طهران وقم عدة مرات لعضوية البرلمان. وبصفته ممثلاً لمدينة قم، يشغل حالياً منصب مدير مركز البحوث البرلمانية. في السنوات الأخيرة، اعتُبر أحد أكثر المعارضين صراحة للإصلاحيين الإيرانيين. يعتقد بعض المراقبين السياسيين أنه يمكن ان لا يخوض المنافسة ضد إبراهيم رئيسي وسيتنحى لصالحه قبل موعد الانتخابات.

سعيد جليلي (مواليد 1965) سياسي أصولي ودبلوماسي إيراني كبير. طالب دكتوراه في جامعة الامام الصادق حالياً وهي جامعة تأسست لتدريب الكادر الإيديولوجي في جمهورية إيران الإسلامية. كما أنه يدرّس في هذه الجامعة. خلال الحرب الإيرانية العراقية، تطوع للذهاب إلى ساحة المعركة وفقد إحدى ساقيه. عمل بعد الحرب في أعلى مستويات وزارة الخارجية، وكذلك في مكتب آية الله خامنئي في مجال العلاقات الدولية. خلال رئاسة محمود أحمددي نجاد، ترأس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وترأس فريق التفاوض النووي الإيراني مع الغرب. ولم تتقدم المفاوضات

بين إيران والغرب في عهده بل اعقب ذلك إصدار عدة إدانات دولية ضد إيران فضلاً عن فرض العديد من العقوبات. ترشح جليلي للرئاسة قبل ثماني سنوات وحظي بأربعة ملايين صوت فقط. ويعتقد بعض المراقبين أنه لن يترشح حتى نهاية الانتخابات، وسيتنحى لصالح السيد إبراهيم رئيسي بعد أن وعد بانتخابه وزيراً للخارجية أو رئيساً للمجلس الأعلى للأمن القومي في الحكومة المقبلة.

محسن رضائي (مواليد 1954) هو سياسي وقائد عسكري إيراني. بعد عامين من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، تم تعيينه قائداً للحرس الثوري الإسلامي بأمر من آية الله الخميني، وهو المنصب الذي شغله لمدة 16 عامًا. لذلك يُعرف بأنه أحد أهم قادة إيران في الحرب مع العراق. بعد تركه الحرس الثوري الإيراني، دخل في الأنشطة التنفيذية ويعمل حالياً كسكرتير لمجلس تشخيص مصلحة النظام. ولا يزال لديه علاقات وثيقة مع طيف من قوات الحرس الثوري الإيراني. يدرّس حالياً أيضاً في جامعة الإمام الحسين التابعة للحرس. إنه ليس شخصية مشهورة بقوة في الأوساط السياسية الإيرانية وخاض الانتخابات الرئاسية الإيرانية ثلاث مرات حتى الآن، لكنه فاز بنسبة 10 في المائة فقط كحد أقصى من الأصوات.

محسن مهرعلي زاده (مواليد 1956) سياسي إصلاحي من أصل تركي ومقيم في أذربيجان وإيران. في الحكومة الإصلاحية الأولى في عهد خاتمي كان محافظاً لخراسان، وفي حكومته الثانية، كان نائب الرئيس ورئيس منظمة الرياضة والشباب. لبعض الوقت، كان نائب الرئيس التنفيذي لإحدى شركات تصنيع السيارات الإيرانية وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة التنمية الصناعية والتحديث في إيران ونائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. في حكومة حسن روحاني، شغل منصب محافظ اصفهان لفترة قصيرة. وعلى الرغم من أنه يعتبر سياسياً إصلاحياً، إلا أنه لن يحظى بدعم الإصلاحيين في هذه الانتخابات، نظرًا لأن الإصلاحيين أعلنوا رسمياً أنهم لن يخوضوا الانتخابات. ويبدو أن مهرعلي زاده يعتمد على أصوات الناطقين باللغة التركية في المقاطعات الشمالية الشرقية من إيران في سباق الرئاسة.

عبدالناصر همتي (مواليد 1957) سياسي واقتصادي إيراني. يشغل حالياً منصب محافظ البنك المركزي الإيراني وأستاذاً بكلية الاقتصاد بجامعة طهران. منذ بداية الثورة وحتى الآن، شغل مناصب مثل النائب السياسي لهيئة الإذاعة والتلفزيون، ومدير التأمين المركزي الإيراني، والرئيس التنفيذي للبنك الوطني الإيراني. كما كان عضوًا في اللجنة الاقتصادية للمجلس الأعلى للأمن القومي لبعض الوقت. يعرف همتي بأنه تكنوقراط ومقرب من الإصلاحيين. وهو أقل شهرة في مجال

السياسة العامة في إيران. في هذه الانتخابات، سيحاول تقديم نفسه كخبير اقتصادي مستقل.

ردود الفعل على رفض أهلية والسيناريوهات المقبلة

كانت ردود الفعل شرسة على رفض الغالبية العظمى من الناخبين المسجلين في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. بما أن معظم المرفوض ترشحهم كانوا من كبار المسؤولين في الجمهورية الإسلامية في الماضي والحاضر، كان هناك رد فعل قوي على هذا القرار بين جميع الفئات الاجتماعية والسياسية. يعتقد النقاد أن أعضاء مجلس صيانة الدستور يعتمون منع أي منافس من الترشح ضد السيد إبراهيم رئيسي، وبالتالي ضمان وصول رئيسي إلى رئاسة إيران. كما حذروا من أن هذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من إقبال الناخبين على التصويت.

وكان من بين المحتجين ضد رفض تأييد الغالبية العظمى من المرشحين عددًا من مراجع الدين في قم ورجال الدين والخطباء رفيعي المستوى وأعضاء سابقين في مجلس صيانة الدستور ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام السابق وحتى عضوًا في مجلس صيانة الدستور حاليا. في غضون ذلك، طالب عدد كبير من المواطنين المرشد الأعلى للثورة بالتدخل وإصدار أمر بإعادة النظر في قرار مجلس صيانة الدستور إن كان بالفعل معارضا لهذا السلوك الذي يعدّ تحديا لجمهورية النظام وتحديدًا مسبقا لنتيجة الانتخابات. لكن بعد أيام قليلة، اتضح أن المرشد ليس لديه مثل هذه النية، فبعد لقائه نواب البرلمان صرّح أن "مجلس صيانة الدستور نفّد واجباته بدقة"، وبهذه الطريقة، أظهر آية الله خامنئي أنه يدعم المسار الذي يؤدي إلى انتخاب السيد إبراهيم رئيسي.

لو كانت الانتخابات قد حضرها مرشحو اصوليون وإصلاحيون ومعتدلون، لكان الإعلان عن نتيجة المفاوضات بين إيران والقوى العالمية الحالية قد أدى إلى إقبال كبير في الانتخابات، إلى جانب نقاشات انتخابية ساخنة. وفي هذه الحالة، كان من المتوقع فوز مرشح اصلاحي او معتدل في الانتخابات الرئاسية. لكن في الوقت الحالي، هناك منافسة فقط بين المرشحين المحافظين الاصوليين. في المقابل، يظهر ايضا أن بعض هؤلاء المرشحين سيضطرون إلى الانسحاب من الانتخابات لصالح إبراهيم رئيسي.

في مثل هذه الانتخابات التي تجرى دون منافسة تذكر ومن دون حضور المعارضة السياسية وفي ظل اجواء الاحباط السائدة يبدو أن إبراهيم رئيسي كما في فترة الانتخابات السابقة، سيكون قادرًا على الفوز بنسبة 20 إلى 25 في المائة من الناخبين المؤهلين، الا ان هذه المرة سيكون ذلك

كافيا بالفوز بالرئاسة بـهامش كبير نظرا لمقاطعة الناس للانتخابات. وهكذا لا بد من القول اليوم وقبل 3 اسابيع من موعد الانتخابات إنه ربح مباراة دون منافسة. ومن المؤكد أن مثل هذه الحكومة التي تأتي نتيجة انتخابات لا يشارك بها سوى ربع الناخبين ستفتقر إلى الشرعية الشعبية وإمكانية التخطيط لدولة لا يريد اغلبية الناس المشاركة في حكومتها.